الأنباء
الاربعاء 19 أبريل 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

# وزير الديوان الأميري استقبل رئيس «مكافحة الفساد» وأعضاء «الشفافية» و«المال العام»

**استقبل وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ ناصر صباح الأحمد رئيس هيئة مكافحة الفساد عبدالرحمن النمش يرافقه أعضاء مجلس إدارة كل من جمعية الشفافية والجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام وذلك بمناسبة انتهاء أعمال ندوة «الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول» التي عقدت خلال الفترة من 16ـ17 أبريل 2017.**

الشيخ ناصر صباح الأحمد مستقبلا المستشار عبدالرحمن النمش وأعضاء مجلس إدارة كل من جمعية الشفافية والجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام

ندوة "الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول" ترفع توصية لتشكيل فريق الحوار الوطني لاستراتيجية النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد

# 20 توصية و5 آليات لتحسين ترتيب الكويت في مؤشرات مكافحة الفساد

كريم طارق

اختتمت مساء أول من امس فعاليات وجلسات ندوة «الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول»، التي نظمتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية والجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام، تحت رعاية وحضور وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ ناصر صباح الأحمد.

حيث خرجت الندوة، التي أقيمت على مدار يومين، بإصدار جملة من التوصيات، أعلن عنها رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي وتضمنت 20 توصية رافقتها 5 آليات للعمل تهدف إلى تحسين ترتيب الكويت في المؤشرات الدولية، والتي جاءت كالتالي:

● توصيات عامة لتحسين ترتيب الكويت في المؤشرات الدولية وتشمل:

- إن الإرادة السياسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية مطلب أساسي لنجاح جهود تعزيز الشفافية والتنافسية ومكافحة الفساد.

- تطوير ركيزة (إدارة حكومية فاعلة) وهي إحدى الركائز السابعة لخطة التنمية لتشتمل على عدد من البرامج والمشروعات الاستراتيجية المعنية بالحوكمة لتعزيز الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، وأن ينعكس ذلك على الخطط.

- تحديد المؤشرات الدولية المستهدفة في خطة التنمية (كويت جديدة)، وتحديد الأهداف التي ينبغي تحقيقها في كل مؤشر والزمن على ألا يكون بعيدا.

- الاتفاق مع واحدة أو أكثر من المنظمات الأهلية لقياس درجات الإصلاح ومستويات الإنجاز على مستوى الجهات العامة.

- تحسين العلاقة مع المنظمات الدولية المعنية بالشفافية والتنافسية ومكافحة الفساد المعنية بإعداد المؤشرات الدولية، والتعرف على خطط الدول العربية فيما يتعلق بالمؤشرات الدولية، حتى تكون الكويت في المرتبة الأولى فيما بينها.

● التوصيات الخاصة بتعزيز التنافسية تضمنت التالي:

- إيجاد جهة مركزية لإدارة الاقتصاد من خلال هيكل مؤسسي متكامل لإدارة وتوجيه الأجهزة الاقتصادية والمالية.

- الاعتماد على الإدارة المهنية والمحترفة في إدارة الأجهزة الحكومية، ووضع برنامج مكثف في الأبحاث والدراسات والشراكات الاستراتيجية في المجالات التي يبحثها تقرير التنافسية.

- وضع برنامج مكثف «عددي ونوعي» للبعثات الخارجية إلى جميع دول العالم المتقدم في كل المجالات وعلى الأخص التخصصات التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، وذلك في سبيل خلق مجتمع معرفي ورفع مستوى التطبيق والاستعداد التكنولوجي في الاقتصاد الكويتي ليؤهلها الى الانتقال إلى فئة الاقتصاديات التي تعتمد على التمييز والابتكارات والمبادرات والاختراعات التي تتناسب مع إمكانات وخصائص الاقتصاد الكويتي.

- تبسيط الإجراءات وفك التداخل بين الجهات الحكومية لتشمل توثيق إجراءات كل الخدمات الحكومية بشكل مترابط في دليل للخدمات الحكومية، يوضح تسلسل إجراءات الخدمة وتحديد الجهة المعنية بالموافقة، والوقت المستغرق لإنجاز الإجراء، مع تحديد سقف زمني لإنجاز الخدمات الحكومية.

- تطوير فكرة مراكز الخدمة لتشمل كل الجهات الحكومية، بالإضافة إلى تفعيل قانون المعاملات الإلكترونية وتطوير بوابة الحكومة الإلكترونية.

صلاح الغزالي مستعرضا توصيات الندوة (أحمد علي)

● التوصيات الخاصة بمكافحة الفساد تشمل:

- استكمال منظومة التشريعات الداعمة لمكافحة الفساد، وتعديل قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد، وقانون تعارض المصالح وقواعد السلوك، قانون حق الحصول على المعلومة، نظم توظيف تعتمد على الكفاءة والجدارة، قانون شفافية البرلمان ونزاهته.

- تطبيق وبحزم قوانين محاربة الفساد وتطبيق مبادئ قواعد المحاسبة والثواب والعقاب، ووضع ضوابط ومعايير إنسانية لحالات الاستثناء الموجودة في النظم والتشريعات، ومنع أي توسع في منح الاستثناءات حتى لا تكون بابا للمصالح، وشرعنة للفساد.

- مقاضاة المتجاوزين للقوانين والنظم، ومحاسبة المتقاعسين عن تنفيذ خطط وبرامج الحكومة، ومعاقبة كل من تسبب في هدر المال العام أو ساهم في تحقيق خسائر مالية بسبب الإهمال أو القرارات غير المدروسة.

- شفافية الميزانيات والإنفاق الحكومي وإتاحة المعلومات للعامة، وكذلك الإفصاح عن تعاقدات المناقصات العامة والقرارات الحكومية وذلك لتعزيز الشفافية والمساءلة والمراقبة على المال العام.

● كما شملت الندوة توصيات استراتيجيات الحوكمة حيث جاءت كما يلي:

- إنجاز (الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد) وتعاون الجهات المعنية في ذلك مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد، مثل اللجان المعنية في المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وغيرها.

- وضع وتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي شامل بوتيرة متسارعة لتحقيق نمو مستدام يشمل ترشيد الإنفاق ووقف الهدر المالي، بالإضافة إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية وبالتالي مصادر الدخل.

- انضمام الكويت إلى عدد من المبادرات المعنية بالشفافية مثل: مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة (OGP) لتعزز انفتاح العمل الحكومي على الناس، مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) للقطاع النفطي، انضمام الكويت إلى مبادرة الشفافية في قطاع البناء (CoST)، وأخيرا الاستفادة من الوثائق الدولية المعنية باستراتيجيات مكافحة الفساد من خلال خلاصات الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد ودور المعنيين بتفعيلها، إعلان كوالالمبور للاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

● وأوضح الغزالي إلى أن آليات العمل بالتوصيات شملت ما يلي:

- تشكيل (فريق عمل) يتولى الإشراف على إدارة حوار وطني يقضي لإعداد استراتيجية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، بهدف تحسين ترتيب الكويت في المؤشرات الدولية، خاصة مؤشرات التنافسية ومكافحة الفساد، على أن يتكون الفريق من 3 شخصيات، يدعى للحوار الوطني بالتنسيق مع الجهات العامة المعنية في الحكومة ومنها: وزارات العدل والتجارة والتربية والإعلام والأوقاف، وكذلك الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وجهاز المراقبين الماليين وجهاز متابعة الأداء الحكومي وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وغيرها، بالإضافة إلى أعضاء في مجلس الأمة، ومنظمات أهلية متخصصة ومهنية، والقطاع الخاص كغرفة تجارة وصناعة الكويت، وممثلين عن وسائل إعلامية متنوعة.

- تحدد مدة (الحوار الوطني لاستراتيجية النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد) شهرين، ينطلق بعد انتهاء أعمال الندوة، ليرفع بعد ذلك تقرير بالنتائج إلى راعي الندوة معالي الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح، بصفته عضو في المجلس الأعلى التخطيط والتنمية، وإلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بصفتها المكلفة قانونا بإعداد وتنفيذ الاستراتيجية، وإلى جهات أخرى ذات العلاقة.

- وضع جدول زمني لإدراج أهداف وبرامج للحوكمة في خطة التنمية للدولة، بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

- وضع جدول زمني مناسب لإنجاز (الاستراتيجية الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد)، والإعلان عنه، يشمل الجدول الآليات والخطط والبرامج المنفذة.

**إرادة السلطتين التشريعية والتنفيذية مطلب أساسي لنجاح جهود تعزيز الشفافية**

**ضرورة تحديد المؤشرات الدولية المستهدفة في خطة التنمية «كويت جديدة»**

**العمل على تحسين العلاقة مع المنظمات الدولية المعنية بالشفافية والتنافسية**

**تطبيق قوانين محاربة الفساد ومبادئ قواعد المحاسبة بحزم**

**الاتفاق مع واحدة أو أكثر من المنظمات الأهلية لقياس درجات الإصلاح ومستويات الإنجاز**

**تطوير فكرة مراكز الخدمة لتشمل جميع الجهات الحكومية وتفعيل قانون المعاملات الإلكترونية**

**تبسيط الإجراءات وفك التداخل بين الجهات الحكومية**

خلال جلسة "إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد"

# الطبطبائي: 3 خطوات للقضاء على الفساد

كريم طارق

أكد النائب عمر الطبطبائي أن هذه ندوة «الكويت في المؤشرات الدولية بين الواقع والمأمول» تجسد معنى العمل المشترك والتعاون بين الهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وهي الهيئة العامة لمكافحة الفساد جمعية الشفافية الكويتية والجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام، مشيرا إلى أن الندوة تهدف إلى تحديد مسار اهم القضايا التي نواجهها اليوم كمجتمع كويتي وهي قضية الفساد.

وأضاف خلال ترؤسه جلسة «استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد» ضمن فعاليات الندوة، أن المهم في هذا التعاون هو مشاركة ممثلين عن مجلس الأمة، متمنيا أن تترجم هذه التوصيات إلى تشريعات تحت قبة عبدالله السالم، مؤكدا ان الكويت من اكثر دولة تشتكي من الفساد والقضاء عليه يحتاج تطبيق 3 خطوات، مشيرا إلى أن الخطوة الأولى تتمثل في تطبيق القانون بشكل صارم على الجميع، والثانية ضرورة توعية المجتمع وجلستنا هذه هي اكبر دليل وجود مجموعة تريد توعية المجتمع، والخطوة الثالثة والأخيرة ضرورة إشراك الجانب التعليمي بهدف تحقيق الاصلاح كخطوة رئيسية، مشددا على ضرورة تطبيق القانون بحذافيره ودون تجزئة، إضافة إلى ضرورة تحديد الأولويات في معالجة مشاكلنا بعيدا عن النظرة الشمولية للعلاج.

د. عمر الطبطبائي ود.ناصر الصانع ود. أركان السبلاني ود. ستيوارت جيلمان خلال الجلسة (أحمد علي)

**السبلاني: الأجندة الجديدة للتنمية حددت هدفاً كاملاً لمكافحة الفساد والحكومة**

**الصانع: ضرورة الشعور بخطر الفساد الداهم وعدم الاكتفاء بشعارات خطط التنمية الخالية من التفصيل**

بدوره، قدم مدير برنامج مكافحة الفساد في الدول العربية التابع للأمم المتحدة د. أركان السبلاني عرضا عن مبادرة اقليمية تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي قد تسهم في التأسيس لمسار نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في الكويت، مبينا أن الأجندة الجديدة للتنمية حددت هدفا كاملا لمكافحة الفساد والحكومة، وتقوم على أساس حق الحصول على المعلومات وشفافيتها، حساب حجم الأموال المهربة إلى الخارج، فعالية المساءلة في المؤسسات الحكومية، واخيرا تحديد الرشوة في التعاملات بين القطاعين الخاص والعام.

من جهته، أكد الشريك الأول في مجموعة النزاهة العالمية د. ستيوارت جيلمان على أهمية النظر إلى نتائج مؤشر مدركات الفساد دون الاهتمام به كمؤشر بحد ذاته، مشيرا الى ضرورة وجود هيئة لمكافحة الفساد وخطة وطنية لمكافحته، يتم من خلالها التأثير على هذا المؤشر من خلال تحديد بعض العناصر اهمها، القوانين الجيدة وتحديد كيفية استخدامها بالتوازي مع عامل الوقاية، موضحا ان الوقاية هنا لا تعني رفع الوعي فقط وانما ايضا المبادرة بتوعية المسؤولين بضرورة عدم تورطهم بقضايا الفساد.

واختتمت الجلسة الثالثة أعمالها بتعقيب قدمه عضو اللجنة التنفيذية والرئيس الأسبق في المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد د. ناصر الصانع الذي دعا اصحاب القرار في البلاد الى ضرورة الشعور بخطر الفساد الداهم، وعدم الاكتفاء بشعارات خطط التنمية الخالية من التفصيل، مشددا على ان اهم ما يجب ان تتضمنه الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد هو مشاركة المجتمع والقطاعات العامة والخاصة، والاهم هو ان تبدأ هذه الاستراتيجية عملها فعلا.

مهدي يشدد على ضرورة الاهتمام برأس المال البشري

# الأنصاري: ضرورة إصلاح القوانين والإجراءات

كريم طارق

شدد نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية محمد الأنصاري خلال افتتاحه جلسة «النماذج الوطنية والدولية في الإصلاح»، على ضرورة إصلاح القوانين والإجراءات بالتوازي مع مكافحة الفساد.

بدوره استعرض ممثل برنامج إصلاح ومزاولة الأعمال التجارية في البنك الدولي محمد عبدالقادر نوعية المعايير التي يتم اتخاذها من قبل البنك الدولي لقياس بيئة الأعمال ومقياس تحسين بيئة الأعمال، وتطوير التعليم في الكويت.

وأضاف أن تقرير أنشطة الأعمال وهو أحد التقارير التي يصدرها البنك الدولي سنويا ويقيس هذا التقرير أداء الدول من حيث أفضل بيئة للأعمال وأيها افضل جذبا للاستثمار، مضيفا أن التقرير يحدد تقييمه للدول على أساس 11 معيارا منها مراحل تأسيس الشركات والحصول على الموقع والعمليات اليومية والحصول على التمويل وغيرها.

من جهتها، أكدت ممثلة برنامج إصلاح التعليم الوطني في البنك الدولي عائشة فودة على أن التعليم هو أساس كل شيء، موضحة انه من أكثر العوائق لتطوير بيئة الأعمال في الكويت هي التعليم وعدم التطابق بين المهارات التي تدرس في المناهج التعليمية وبين المهارات التي يتطلبها سوق العمل، وهنا لابد من تفعيل اكتساب المهارات المتعددة وربطها مع بعضها لتحسين بيئة العمل.

محمد الأنصاري ود.خالد مهدي ومحمد عبدالقادر وعائشة فودة (أحمد علي)

**عبدالقادر: جهود حكومية بالتعاون مع البنك الدولي لوضع أجندة الإصلاح الوطنية لتحسين بيئة الأعمال**

**فودة: 87٪ من الأطفال في الكويت درجتهم أقل من العتبة الدنيا للأداء التعليمي**

وأضاف مهدي ان تحسين بيئة الأعمال يتطلب الاعتراف بوجود فجوات التي هي الخطوة الأولى، ثم وضع خطة استراتيجية لسد هذه الفجوات، وأخيرا وجود ذراع تشريعية في مجلس الأمة تتوجه اليه السلطة التنفيذية، مبينا ان التعليم والتأهيل يعتبر رأس المال البشري للكويت، مشيرا إلى أن وضع التعليم في الكويت مؤلم حاليا ويحتاج إلى جهد وخارطة طريق كبيرة، موضحا أن منظومة إصلاح التعليم التي يشارك فيها البنك الدولي بالتعاون مع جهات معنية، يحاول من خلالها وضع خارطة طريق لسد الفجوات في النظام التعليمي في الكويت، إلا أن إصلاح أي منظومة تعليمية لن تظهر نتائجه في المدى القريب.

وشدد مهدي على أهمية بناء رأس المال البشري وفي حال تم إهمال رأس المال هذا، لن تتمكن أي استثمارات حكومية وضعت في مشاريع اخرى ان تحقق ما نصبو اليه في خطة التنمية.